مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

-دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات بعد مرور 04 سنوات من تطبيق SCF-

علي سماي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المدية

خلف الله بن يوسف
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية

ملخص:

تعالج هذه الدراسة واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بعد مرور أربعة سنوات من تطبيقه وكانت تهدف الدراسة إلى اخذ آراء المهنيين والاكاديمين في مجال المحاسبة وكان التركيز من خلال محاور الدراسة على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي وكذا تطرقنا إلى قواعد التقييم والقياس المحاسبي وعلاقة الاتصال المالي بالنظام المحاسبي وهل أن النظام المحاسبي يلبي احتياجات المؤسسة من خلال تبني المعايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة المحاسبية وتم التركيز على أن النظام يرتكز على الشفافية والإفصاح الذي يعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي وكذا كانت مساهمة الدراسة إلى مدى نجاعة النظام المحاسبي بعد تطبيقه منذ سنة 2010.

Abstract:

This study addressed the extent of the financial accounting system Algerian response, where the study was based on the extent of the efficacy of the accounting system in economic institutions apply here the system meets the needs of economic institutions and because of the changes taking place in the global arena and outputs accounting globalization, Are the rules and accounting practices in light of credible and efficient scf effectiveness Since the accounting system p outputs 2010

Key words: financial accounting system, Principles of financial accounting system measurement and disclosure of accounting, financial communication

مقدمة:

لقد شهد النظام الدولي عدة تغيرات جذرية شملت مختلف المجالات وخصوصا الاقتصادية منها، حيث تميزت بالانتشار الواسع للعولمة الاقتصادية ،واهتزاز معظم الاقتصاديات العالمية بأزمات اقتصادية ممتالية عجلت بخلق ظروف اقتصادية جديدة ،هده الأخيرة تتجلى في تطور مستوى تنقل رؤوس الأموال وكدا تزايد القيود والأحكام على حوكمة الشركات نتيجة ترابط الأسواق المالية وتوجهها نحو العالمية في التداول .

وتعتبر مهنة المحاسبة من أهم الممارسات التي تتطلب تنظيما وإحكاما لقواعدها ،ونظرا لأهميتها كأداة رقابة فعالة على المؤسسات والشركات الناشطة حسب اقتصاديات كل دولة ونظرا لطبيعة وأهمية هده المهنة جعلها تقع بين عدة مصالح حيث تسعى الحكومات إلى تكيف الممارسات المحاسبية في ظل العولمة المحاسبية وعلى غرار باقي الدول العالم لجأت الجزائر إلى الإصلاح المحاسبي سنة 2010 بتجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي PCN إلى SCF يسمح بإنتاج معلومات مالية ذات ملائمة وموتوقية في قوائم مالية أكثر ترابطا وتكاملا.

وتعالج هذا الدراسة موضوع استجابة النظام المحاسبي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

الإشكالية العامة :

هل قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي تسمح بتفعيل الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ؛
- قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي SCF؛
- الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي SCF؛
- التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي SCF.

ومن خلال المحاور أعلاه تم اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية واتخاذ القرار الإحصائي من خلال المعالجة الإحصائية وكانت مساهمة الدراسة من خلال دراسة واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الجانب النظري:

1/مدخل حول النظام المحاسبي المالي

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بإطار تصوري للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري[1] مجال التطبيق مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات .

1-1 مفهوم النظام المحاسبي المالي:

هو" نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجا عته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية " ويشتمل النظام المحاسبي المالي[2] إطار ا تصوريا ويشتمل :

- مجال التطبيق .
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية .

- الأصول والخصوم والأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء

1- 2 أهمية النظام المحاسبي المالي : وتتمثل فيما يلي:

- **زيادة جودة القوائم المالية**[3] :إن النظام المالي المحاسبي ساهم في جودة القوائم المالية من خلال :

زيادة درجة الملائمة و الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات :النظام المالي المحاسبي أخذ بعين الاعتبار نظرة المستثمر وربط مبدأ الملائمة بالموضوعية، وبالتالي فقد جاءت المعلومات في القوائم المالية وتقاريرها ملائمة لحاجات صناع القرار.

- **سهولة الإفصاح**[4] :من خلال تطبيق النظام المحاسبي: و ذلك من خلال عرض البيانات المالية المنتجة داخل وإزالة الغموض عليها، وبالتالي أصبحت ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية ، وذلك من خلال :

- توجيه استثماراتها واتخاذ القرار الرشيد.
- إضافة قيمة من خلال الإفصاح عن الواقع الحقيقي لها
- توفير جو من الثقة بين كافة المتعاملين و الإدارة

- **إرساء الشفافية في القوائم المالية**[5]**:** أصبح النظام المحاسبي المالي يشكل إطار يحمي كل الأطراف المتعاملة بالمحاسبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبذلك عزز المصداقية والوصول إلى معلومات واضحة بأقل التكاليف بعيدا عن كل الطرق الملتوية ، ويخلق فضاء للمساءلة والإفصاح الأمثل بين مختلف الأوساط لاسيما الاقتصادية منها
- **تسهيل المقارنة في القوائم المالية** [6]**:** من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبحت حركة تداول المعلومات تعكس مدى تقارب البيانات المالية ، وبما أن المعلومات الواردة في القوائم المالية أصبحت أكثر موثوقية عن قبل.
- **التقليل من التلاعبات وإرساء قواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة:**هناك العديد من التلاعبات المرتبطة بمهنة المحاسبة وساهم النظام المحاسبي المالي من التقليل منها، ونذكر أهم الخروقات[7] :

خروقات خاصة بالمهنيين منها :

- التلاعب في حسابات الميزانية بقصد رفع الأتعاب.
- غياب المهنية في التعامل بين زملاء المهنة ظهر ذلك جليا في المناقصات التي تتم بطريقة غير أخلاقية و الهدف من ورائها الحصول على الصفقة بأي ثمن .

- **خروقات خاصة بالمؤسسات :**

- يعتمد بعض المسيرين إلى استخدام بعض التقنيات المحاسبية لزيادة أجورهم على حساب المؤسسة كالتلاعب بسياسة تقييم الاستثمارات أو المخزونات.
- تمارس المؤسسة ضغوط على المهنيين المحاسبين من خلال حثهم على القيام بالتحايل على إدارة الضرائب لصالح المؤسسة.
- غياب الشفافية في محاسبة بعض المؤسسات و إتباعهم لقوائم مالية مضللة.

- **حسن نمو و تنافسية المؤسسات :** إن المؤسسات لا تسعى إلى ممارسة النشاط وتقديم الخدمات فحسب بقدر ما تهدف إلى تعزيز وتثبيت مركزها التنافسي في السوق ، ويسعى مسيرو المؤسسات إلى إتباع الأساليب العلمية لاتخاذ قرارات مناسبة في ميدان المنافسة واغلب الاقتصاديون يتفقون بان قوة المؤسسة وقدرتها على المنافسة يتجلى في تخفيض الأسعار و التكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجي والخدمي.

1-3 أهداف النظام المحاسبي المالي[8]:

- ❖ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- ❖ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.
- ❖ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات
- ❖ الاستفادة من مزايا معايير المحاسبة الدولية من ناحية تسيير المعاملات والمالية و المحاسبية
- ❖ تطوير النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية
- ❖ قابلية مقارنة المؤسسة بين قوائمها المالية وقوائم المؤسسات الأخرى على المستوى الوطني و الدولي

1-4 خصائص النظام المحاسبي المالي[9]:

- ❖ يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ❖ الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات ؛
- ❖ يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

1-5 مضمون الكشوفات المالية في النظام المحاسبي المالي :

تعتبر الكشوفات المالية أهم وسيلة للإفصاح (أو الإبلاغ) المالي عن وضعية المؤسسة، وهي تمكن كافة مستعملي هذه الكشوفات من اتخاذ القرارات المناسبة. حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية:[10]

- ✓ **الوضوح:** إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.
- ✓ **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات تفيد المستعملين في اتخاذ القرار.
- ✓ **الشفافية:** يتضمن هذا المبدأ الصورة الصادقة، أولوية المضمون على الشكل، الحياد، الحذر(إذ يتوجب الأخذ بالحسبان الخسائر المحتملة). وكذلك تخفيض الخيارات المحاسبية (طريقة وحيدة مفروضة في أغلب الحالات، إدماج جزء من خارج الميزانية، توزيع حسب قطاعات النشاط وحسب المناطق الجغرافية، تخفيض آجال بث المعلومات (ثلاثي) ...إلخ).
- ✓ **قابلية المقارنة:** حيث يفترض وجود معلومات حول اختيار الطرق المطبقة وديمومتها. كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة الكشوفات المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.
- ✓ **المادية (الأهمية النسبية):** يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات.[11]
- ✓ **الاكتمال:** لتكون موثوقة؛ فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة (استعمال القيمة العادلة، معلومات قطاعية).

وتشكل المعايير الدولية كلاًَ متكاملا، هذا ما يفرض تطبيقها بطريقة رجعية. حيث يجب على المؤسسات القيام بتقريب الأموال الخاصة، كما عليها إعادة تصنيف الأصول والخصوم والقيام بالتعديلات والتقييمات اللازمة عند تاريخ المقارنة (أي السنة

التي تسبق تطبيق المعايير)، وتسجيلها في الميزانية الافتتاحية. ويجب أن تتضمن الملحقات أهم القواعد والطرق المعتمدة في إعداد الكشوفات المالية كما تتضمن كل المعلومات التي من شأنها إضفاء الشفافية والمصداقية.

وتتضمن الكشوفات المالية حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة (أوتدفقات) الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة. وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة، وبالتالي هناك (05) خمس وثائق إلزامية لكل منها أهميته الخاصة:

1. **الميزانية:** تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم التصنيف فيها حسب المصدر و الغاية، حيث يفترض تقديم الميزانية حسب مفهوم دورة الإستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية[12].
2. **جدول حسابات النتائج:** على عكس ما كان يتم سابقا بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر الإستثنائية مع النظام الجديد لا تظهر المعطيات الإستثنائية بجدول حسابات النتائج[13] ، لكن يتم التمييز بين نتيجة الأنشطة العادية والأنشطة غير العادية.
3. **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية.

   والتدفق النقدي ليس مؤشرا كاملا على أداء المؤسسة، فمعظم الدراسات تشير إلى أهمية الربح المحاسبي على التدفق النقدي رغم وجود علاقة ايجابية بينهما، ما يجعل الميزانية في المقام الأول.[14]
4. **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[15]
5. **ملحق الكشوف المالية:** يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوي المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات[16]).

الشكل رقم 01 يوضح أركان النظام المحاسبي المالي:

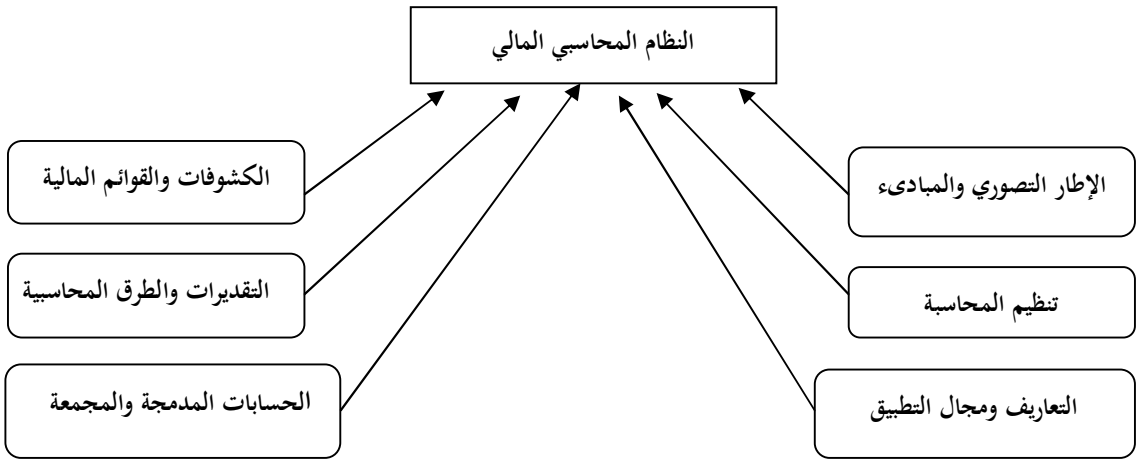

المصدر: من إعداد الباحثين

الجانب التطبيقي:

اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي،المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01)مجالات الإجابة على أسئلة وأوزانها وأوزانها[17]:

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقا

بحيث اعتمدنا على الأسلوب الايجابي لبناء أسئلة الاستمارة،وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات واجتنبنا للأخطاء.

تم استخدام برنامج الإحصائي(SPSS V20) حيث تم استخدام الوسائل التالية:

-المتوسطات الحسابية؛

-الانحرافات المعيارية.

❖ **منهجية وعينة الدراسة:**

نحاول من خلال هذه الدراسة لعرض هيكل ومشمل الاستبانة من اجل تحليل الدراسة واتخاذ القرار الإحصائي

أولا :هيكل الاستبيان:

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فمايلي:

القسم الأول: بعض المعلومات العامة من أجل استكمال البيانات الخاصة (الشخصية) للدراسة؛

القسم الثاني: الممارسات المحاسبية في ظل SCF؛

القسم الثالث: قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ؛

القسم الرابع: فعالية الاتصال المالي في ظل SCF ؛

القسم الخامس: العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية .

ثانيا: عينة الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة على عينية من مجتمع لممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر (من الأساتذة متخصصين في مجال المحاسبة ، وخبراء المحاسبة ،ومحا فضي الحسابات ومحاسبين معتمدين وموظفين وادرين بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر)

الفئة الأولى: أساتذة الجامعة أصحاب الاختصاصات ذات الصلة بمجال المحاسبة

الفئة الثالثة: المحاسبين و الموظفين في المؤسسات الاقتصادية.

وتم توزيع الاستبيان على80 فردمن أفراد العينة،وتماسترجاع75 استبيان كما هو موضح بالجدول رقم:

الجدول رقم (02):يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	80	100
عدد الاستمارات المستلمة	75	93.75
عدد الاستمارات المفقودة	05	06.25
عدد الاستمارات الملغاة	0	0
عدد الاستمارات الصالحة	75	93.75

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات الاستبيان

❖ **التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات**

- **الخصائص الديمغرافية لعينة الدارسة:**

نحاول من خلال البند الأول من خلال مجتمع الدراسة إلى توضيح الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة في مايلي:

أولا :وصف خصائص عينة الدراسة

1- اسم الوظيفة:

جدول رقم (03) :توزيع الأفراد الدراسة حسب اسم الوظيفة

اسم الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
الخبير المحاسبي	05	6.66
محافظ الحسابات	10	13.33
أستاذ في المحاسبة	32	42.66
إطار جبائي في المؤسسة	08	10.66
إطار محاسبي في المؤسسة	14	18.66
إطار مالي في المؤسسة	06	8.03
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

يوضح الجدول رقم (03) توزيع أفراد مجتمع الدراسة الوظيفية، إذ يلاحظ في الجدول أن معظم أفراد الدراسة هم أساتذة في المحاسبة بتكرار (32) وبنسبة (42.66%)، أما إطار محاسبي في المؤسسة بتكرار (14)أي بنسبة (18.66%) وتليها محافظين الحسابات بتكرار 10 أي بنسبة(13.33%) و إطار جبائي 08 أي بنسبة (10.66%)%، ونجد الإطار المحاسبي بتكرار 06 أي بنسبة (08.03%) وأخيرا الخبير المحاسبي بتكرار05 أي بنسبة (06.66%).

ويرجع سبب ارتفاع أساتذة في المحاسبة بكونهم متوفرون في الجامعات، الشيء الذي يجعل الاتصال بهم أسهل وأسرع من الفئات الأخرى بِكَوْنْ الباحث متصل دائما بالجامعة هذا يسهل من مهم جمع المعلومات من هذه الفئة

2- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (04) : توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
الليسانس	20	26.66
ماستر	15	20
ماجستير	27	36
دكتوراه	13	17.34
المجموع	75	100

المصدر: من الباحثين بناءا على معطيات الاستبيان

يوضح أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) بأن المستوى العلمي لجميع العينة مرتفع، بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى الليسانس حيث بلغت نسبة 26.66 % أي ما يعادل 20 فرد، هذا ما سجلناه عند المهنيين، في حين تبلغ نسبة أفراد العينة الذين يملكون على مؤهل علمي في الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) على نسبة 53.34% أي ما يعادل 40 فرد، أما المؤهل العلمي ماستر فكانت النسبة 20% أي مايعادل 8 فرد.

وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

3- العمر: توزيع العينة حسب العمر:

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	7	9.33
26- 30سنة	21	28
31- 40 سنة	29	38.66
41 فأكثر	18	24.01
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم 05 توزيع العينة حسب العمر، حيث يلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من فئة العمرية [26-30سنة]بنسبة 28 %أي ما يعادل 21 فردً، تليها الفئة العمرية [31- 40 سنة] بنسبة 38.66% أي ما يعادل 29 فردً، والفئة العمرية [41سنة فأكثر]بنسبة 24.01%أي ما يعادل 18أفراد، وأخيرا الفئة العمرية [أقل من 25 سنة] بنسبة 9.33% أي ما يعادل 7 أفراد.

ويمكن توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب العمر

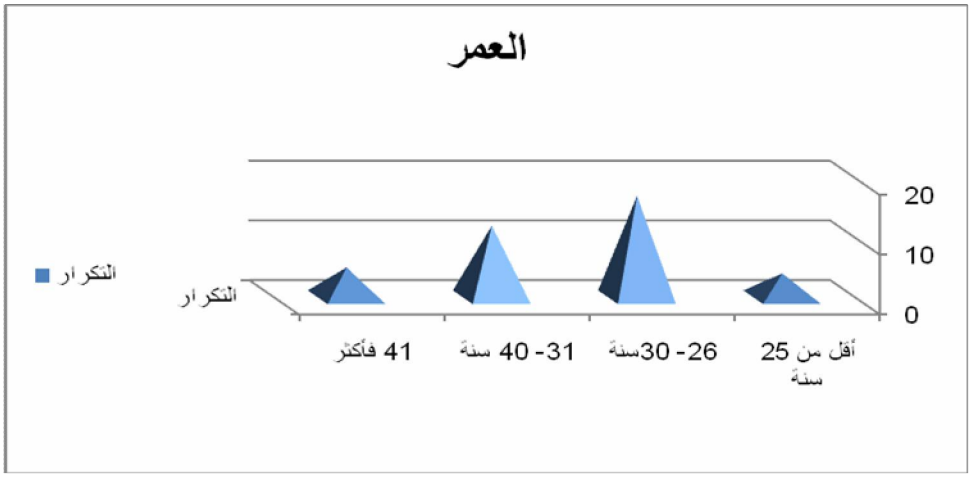

المصدر: من إعداد الباحثين

4-توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 06 : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
5سنوات فأقل	19	25.33
6-10 سنوات	12	16
11-15سنة	10	13.33
16-20سنة	13	17.33
21 سنة فأكثر	21	28.34
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم 2-6 نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 19 فرد أي بنسبة 25.33 %من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 6 و10 سنوات هو12 فرد أي 16 %، أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 21 سنة فكان عددهم 21 أي ما يعادل نسبة28.34%، تليها الأفراد الذين تقدر خبرتهم بين11و15 سنة بنسبة 13.33 %أي ما يعادل 10أفراد من العينة، أما الفئة 16و20سنة فكانت تقدر بنسبة 17.33% حيث كان عدد الأفراد يقدر 13 بمعدومة.

يعتبر سنوات الخبرة عملا مهما في نجاح الاتصال المالي نتيجة تراكم رصيد الخبرات ومعلومات والدراسات الطويلة في مجال المحاسبة، حيث أن نجاح الاتصال المالي خاصة بالمعرفة الواسعة بآلية عمل المحاسبي في مكاتب المحاسبة هذا ما يساعد على تنشيط إيصال المعلومات وجودة المعلومة مما يتطلب الإفصاح الكامل عن المعلومة المالية .

ويمكننا توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

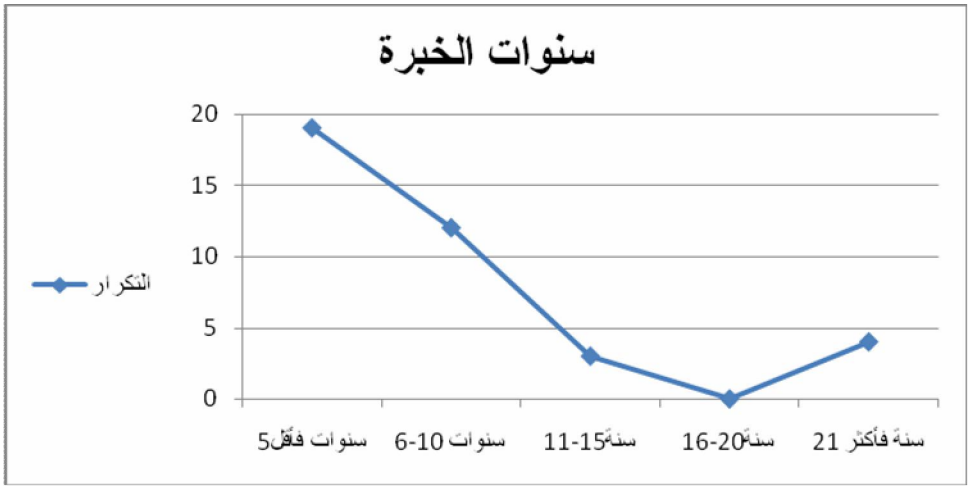

المصدر: من إعداد الباحثين

4- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم 07 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	47	62.66
أنثى	28	37.34
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

تتكون العينة من 75 فردا، منهم 47 ذكر و28 أنثى، حيث يوضح الشكل أدناه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسب الذكور كانت مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت62.66% في حين قدرت نسبة الإناث ب 37.34%، مما يدل أن عدد الذكور هو الغالب تماما على العينة، وبفارق كبير جدا.

ويمكننا توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 04: توزيع العينة حسب الجنس

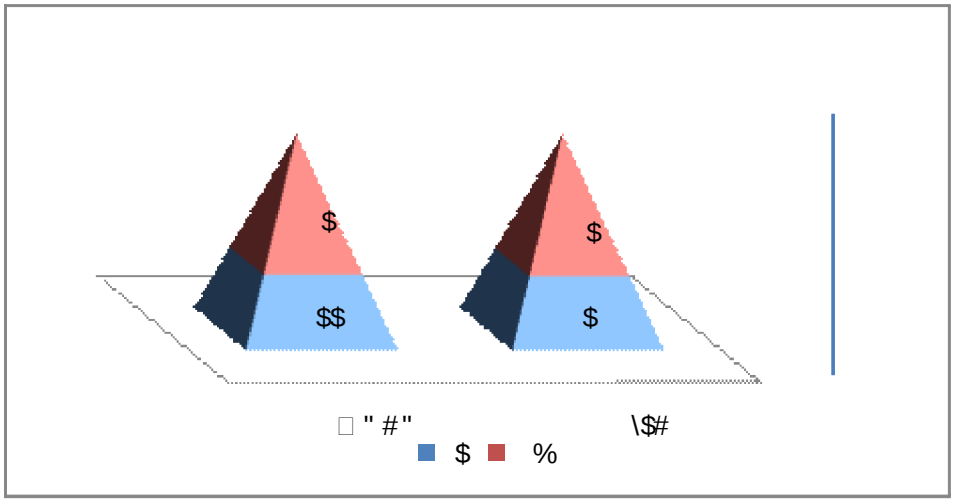

المصدر: من إعداد الباحثين

5- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
أعزب	22	23.33
متزوج	53	76.67
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم 08 توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية، إذ يلاحظ أن نسبة المتزوجين 76.67 %أي ما يعادل 53 فردا، أما العزاب بنسبة 23.33% أي ما يعادل 22 فردا، وهذا راجع إلى كِبَرْ العمر في حجم العينة، وكذلك تطلب فئة عمرية متقدمة نسبيا حتى يكون قادر على العمل وتسييره(خبير محاسبي، محافظ حسابات...)

ويمكن توضيح ذلك هذه المعطيات في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

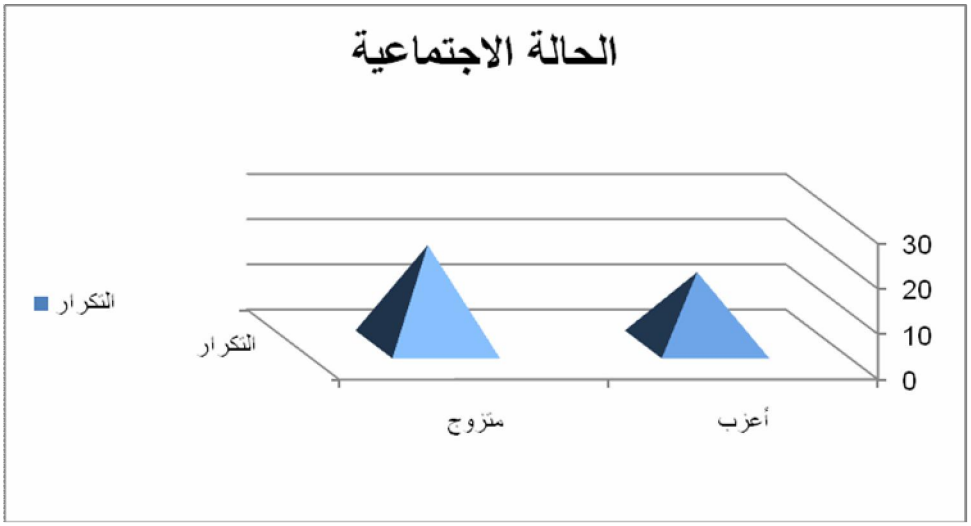

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: إجراءات معالجة الاستبيان:

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت[18]، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من1 إلى2، من 2إلى3، من3 إلى4، من4إلى5) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد...) وعليه يساوي طول الفئة 5/4=0.8 .

يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من1 إلى1.8	**موافق بشدة**
من1.8إلى2.6	**غير موافق**
من 2.6إلى3.4	**معارض**
من3.4إلى 4.2	**موافق**
من4.2إلى5	**غير موافق إطلاقا**

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: عرض نتائج الدراسة:

بعد تحديد مختلف زوايا العينة التي نحن بصدد إسقاط التحاليل[19] المختلفة عليها، انطلاقا من الإجابات على الأسئلة المطروحة على المستقصيين، تبين أن نقوم بتصنيف الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك لتنسيق عملية التحليل وفق تدرج منهجي منظم تبعا لتماثل موضوع الأسئلة، وسياق الإجابة عليها، حيث قسمنا مواضيع الأسئلة إلى ما يلي:

1-اتجاهات أفراد العينة فيما يخص الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي :

الجدول رقم (10):الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقا	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية ؛	11	27	0	0	0	4.28	0.45	ملائم بشدة
	21.1	63.2	0	15.8	0			
2- يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة؛	14	15	7	1	1	4.05	0.95	موافق
	36.8	39.5	18.4	2.6	2.6			
3- النظام المحاسبي المالي يلبي حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية؛	10	20	4	3	1	3.92	0.96	موافق
	26.3	52.6	10.5	7.9	2.6			
4- النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية؛	16	15	2	4	1	4.07	1.07	موافق
	42.1	39.5	5.3	10.5	2.6			
5- يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية .	11	21	5	0	1	4.10	0.72	موافق
	28.9	55.3	13.2	0	2.6			
المعدل العام						4.08	0.83	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

القرار الإحصائي[20]:

نلاحظ من الجدول رقم (2-10) أن أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم (1) بمتوسط حسابي بلغ 4.28وإنحراف معياري بلغ 0.45 والمتعلق بانسجام النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية وبنسبة 85.6% والتي تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط على قيمة المتغير ويساوي خمسة.

كما تحصلت العبارة رقم (3) باعتبار أن النظام المحاسبي المالي في تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير المعلومات أكثر شفافية أدنى متوسط حسابي بلغ 3.92 وانحراف معياري بلغ 0.96بنسبة تأييد بلغت78.4%، وكان الهدف من تحليل الممارسات في ظل SCF حيث كان المعدل العام من خلال التحليل بين الانحراف المعيار ومتوسط الحسابي بـ 4.08 و0.83 مما يدل على أهمية الممارسات المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي .

الجدول رقم (11):قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقا	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1 يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجديد مع إحتياجات مؤسستكم؛	9	21	3	4	1	3.86	0.99	موافق
	23.7	55.3	7.9	10.5	2.6			
2- هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛	8	22	8	0	0	4	0.65	موافق
	21.1	57.9	21.1	0	0			
3- هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة ؛	11	19	4	1	3	3.89	1.1	موافق
	28.9	50	10.5	2.6	7.9			
4- يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية	2	19	12	4	1	3.44	0.86	موافق
	5.3	50	31.6	10.4	2.6			
- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح 5وسهولة التطبيق.	6	20	11	1	0	3.81	0.72	موافق
	15.8	52.6	28.9	2.6	0			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

القرار الإحصائي :

نلاحظ من الجدول رقم (2-11) أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (3) بمتوسط حسابي بلغ 3.88وإنحراف معياري بلغ 1.1 و التي تنص على: هناك رفض من طرف المهنيين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم على أساس القيمة العادلة باعتبار أن التنظيم المحاسبي في الجزائر يلح على استخدام نموذج القيمة العادلة في التقييم المالية، بنسبة تأييد تصل إلى 78.8%.

في حين حازت العبارة رقم 04 على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.44 وانحراف معياري بلغ 0.86 يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية ، بنسبة تأييد تصل إلى62.6% ، ومن اجل تفعيل قواعد التقييم والقياس المحاسبي يجب أن يقوم مجلس المحاسبة بتوفير كافة الموارد البشرية والمادية من اجل فهم قواعد القياس والتقييم من خلال الإصلاح المحاسبي .

الجدول رقم (12):الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقا	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1 يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشاكل محاسبية تواجه الإدارة؛	4	10	22	2	0	3.42	0.75	موافق
	10.3	26.3	57.9	5.3	0			
2- الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة؛	7	22	5	3	1	3.81	0.92	موافق
	18.4	57.9	13.2	7.9	2.6			
3- الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح ؛	5	12	15	5	1	3.39	0.97	محايد
	13.2	31.6	39.5	13.2	2.6			
4- الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور ؛	5	8	20	5	0	3.34	0.87	معارض
	13.2	21.1	52.6	13.2	0			
5- الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية.	11	13	7	7	0	3.92	1.08	موافق
	28.9	34.2	18.4	18.4	0			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

القرار الإحصائي :

نلاحظ من الجدول رقم (2-12) أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي بلغ 3.73 وانحراف معياري بلغ 1.08 والتي تنص الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، بنسبة تأييد تصل إلى 77.8%.

في حين حازت العبارة رقم (04) على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.34 وانحراف معياري بلغ0.87 والمتعلقة الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور ، بنسبة تأييد بلغ 66.8%.

الجدول رقم (13):العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية

العبارة	موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقا	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1- معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي ؛	7	20	8	2	1	3.78	0.90	موافق
	18.4	52.6	21.1	5.3	2.6			
2- معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي ؛	8	24	3	2	1	3.94	0.86	موافق
	21.1	63.2	7.9	5.3	2.6			
3- صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين و الاكاديميين للنماذج المستخدمة في SCF ؛	6	9	8	12	3	3.07	1.23	معارض
	15.8	23.7	21.1	31.6	7.9			
4- صعوبة الحصول على معلومات موثوقية ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية ؛	4	12	17	3	2	3.34	0.966	معارض
	10.5	31.6	44.7	7.9	5.3			
5- غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلال تطبيق scf ؛	10	17	6	4	1	3.81	1.03	موافق
	26.3	44.7	15.8	10.5	2.6			
المعدل العام						3.58	0.99	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان

القرار الإحصائي:

نلاحظ من الجدول رقم (2-14) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (2) والتي تنص معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي ، المتوسط الحسابي كان بنسبة 3.94، وانحراف المعياري 0.86، وبنسبة تأييد تصل إلى 78.8%.

في حين حازت العبارة (3) على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.07 وانحراف معياري بلغ 1.23 والتي تنص صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديميين للنماذج المستخدمة في SCF ، وبنسبة تأييد بلغت61.4%.

❖ **اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الاستبيان:**

أولا: صدق أداة الدراسة

قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة، لابد من التأكيد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، وتتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها:

طول الاختبار بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى؛

تجانس أو تباين درجات أفراد العينة: يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجاباتهم؛

مدى صعوبة فهم أداة القياس: عندما تكون عبارة الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الاستيعاب، فإن أفراد العينة المستجوبة قد يلجا إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات أداة القياس؛

الفترة الزمنية بين قياسيين بنفس الأداة: إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف وبالتالي قد يؤثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس؛

وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، أهمها معامل ألفا كرونباخ* ويستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من الناحية الاتساق الداخلي للعبارات الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هو 60%، والجدول التالي رقم 16، يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة0.843%وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

الجدول رقم 16 : يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

ReliabilityStatistics

N of Items عدد العبارات	ألفا كرونباخ
20	0.843

ثانيا: تحليل النتائج المتوصل إليها :

1- تحليل نتائج الفرضية الأولى:

يتضح في الجدول رقم (10) يساهم النظام المحاسبي في انسجام الممارسات المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي الذي شهدته الجزائر من خلال تحديد معايير محاسبية كانت في الاتجاه **موافق بشدة**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 4.08 وبانحراف معياري مقداره 0.83، يرجع ذلك إلى أن الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي قد ساهم في تطور المحاسبة و يتجلى ذلك في العبارة رقم(05) التي تنص على أن النظام المحاسبي نقلة نوعية ولبنة أساسية في تطوير مهنة المحاسبة باتجاه **موافق** ، لأن المحاسبة كمهنة يقع على عاتقها تطوير معلومات التي تبرز دور الوحدة ومساهمتها في اتخاذ القرار ،كما نسجل أن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على مساهمة الإصلاح المحاسبي من خلال أقسام الاستبانة

2- تحليل نتائج الفرضية الثانية:

يتضح في الجدول رقم (11) تختلف أفكار قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي كانت في الاتجاه الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 3.64 بانحراف معياري بمقدار 0.99، ويرجع ذلك إلى أن أفكار قواعد التقييم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي في العبارة رقم (3) التي تنص على هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، لأن المعلومات الجديدة تضيف حقائق وأفكار تساعد على زيادة المعرفة وتخفيض عدم التأكد لدى مستخدميها والعبارة رقم (05) التي تتمثل في سهولة النظام المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية لان، و قد أكدوا أفراد العينة المستجوبة على اختلاف أفكار

في قواعد التقيم والقياس المحاسبي خاصة في استخدام نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة التاريخية في القيم وهدا راجع من خلال الدراسة من خلال محاور القسم المتعلقة بقواعد التقيم في ظل النظام المحاسبي المالي.

3- تحليل الفرضية الثالثة:

يتضح في الجدول رقم (12) يعتبر الاتصال المالي عملية تفاعلية ومركبة، تساعد على إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية المعاصرة كان في الاتجاه موافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة،كما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 3.57 وبانحراف معياري مقداره 0.93 ، ويعود ذلك إلى أن الاتصال المالي يساهم في إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية المعاصرة، ويتبن ذلك من خلال العبارة رقم (03) النظام المحاسبي المالي يساعد في إيصال المعلومة واتخاذ القرارات المناسبة تنص عليها العبارات من خلال محاور الاستبانة.

4- تحليل الفرضية الرابعة:

يتضح في الجدول رقم (13) توجد معوقات تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي كانت في الاتجاه الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 3.58وبانحراف معياري بمقدار 0.99،هذا في محور العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية فكانت المتوسط المرجح 3.66 وبانحراف معياري 0.8 .

ومن أبرز أسباب التي تعيق النظام المحاسبي قد تمثلت في ضعف التشجيع والتحفيز تليها عدم وجود خلية متخصصة تهتم برعاية التعليم المحاسبي ، كذلك التقيد بالقوانين والتشريعات تحد من تنمية الأفكار وهذا راجع إلى إهمال الإدارة في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر لتنمية الأفكار الجديدة ودعمها، كذلك الانشغال الكبير بالأعمال الروتينية وهذا ما أكدت عليه الدراسة من وجهات نظر الأكاديميين والمهنيين.

توصيات الدراسة : من خلال الدراسة خلصت إلى التوصيات التالية :

تم قبول الفرضيات ودلك من خلال أن مستوى تحليل الفرضيات لـ T فيشر Ficher /ستودنتT student عند مستوى المعنوية ∞=0.05 أن القيم المحسوبة اقل من القيمة الجد ولية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم H0 لكن:

فيما يخص استطلاع موقف الاساتدة ومختلف المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF كانت أغلبية العينة بالقبول والتأييد لكن هدا لم يستثنى من بعض التحفظات،وانطلاقا من هده التحفظات **يمكن تقديم التوصيات التالية:**

- ❖ فيما يخص الاقتصاد الجزائري هناك تحفظ على مدى تأهليه لاحتواء هدا النظام،مما يستوجب ضرورة تحقيق التوازن في عمليات الإصلاح والتطوير عبر مختلف المجالات والقطاعات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمهنة المحاسبة في الجزائر مثل (البورصة والمؤسسات المالية والهيئات الضريبية...الخ) ؛
- ❖ فيما يخص التحفظ على كفاءة الهيئات الوطنية المشرفة على تطبيق وتعديل النظام ،نرى من الضروري إعادة النظر في صلاحيات ألمصف الوطني للمحاسبة ،وكدا توفير الإمكانيات التي تسمح له بالتكفل والإشراف على انجاز دراسات وبحوث تساهم في تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- ❖ فيما يخص التحفظ على وجود اختلافا جوهرية بين النظام (SCF) والمعايير المحاسبة الدولية، يرى من الضروري ترقية علاقات التعاون بين الهيئات الوطنية المشرفة والهيئات الدولية للتوحيد المحاسبي بغية وجهات النظر والآراء.

- ❖ من خلال دراسة العينة والتحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي نجد ضعف التعليم المحاسبي ،افتقار بعض المهنيين لـ مناهج النظام المحاسبي (SCF) ،قلة الدورات التدريبية حول النظام المحاسبي مما يعيق الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي (SCF)؛
- ❖ من خلال المقابلة الشخصية في المؤسسات الاقتصادية ضعف المعالجة المحاسبية خاصة في التثبيتات مما يلجا بعض المحاسبيين للاعتماد على المخطط الفرنسي ثم الاعتماد على المخطط الوطني فنقول هنا أين المعالجة المحاسبية للنظام المحاسبي SCF .

الهوامش:

[1] - رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص33.

المرجع السابق، ص33.

[2]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص91.

[3]- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008، المادة 06، ص11.

[4]- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص17.

[5]- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق ذكره، المادة 07، ص11.

[6]- المرجع السابق المادة 08، ص 12.

[7]- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 2007 المادة 6، ص 4.

[8]-الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 8، ص 12.

رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 72.[9]-

[10]- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999، ص110.

[11] - الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المواد 29، ص 5.

[12]-المرجع السابق المادة 30، ص 6.

[13] -عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 29.

[14] -الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المادة 12، ص 4.

[15]-SACI Djelloul, Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne, O. P. U., Alger 1991, p 85.

[16]- Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004, p20

[17] - -ابوصالح ،محمد صبحي ، وعوض ، عدنان محمد ، مقدمة في الإحصاء ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان،2004 ،ص 63 .

[18]- العتوم ، شفيق ،طرق الإحصاء،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،2006،ص 19.

[19] -ابوصالح ،محمد صبحي ، وعوض ، عدنان محمد ، مرجع سبق ذكره،ص 70.

[20]-محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الطبعة الأول، 2008، ص297.

[21]- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS مرجع سبق ذكره ص299 .